الجمهورية العربية المتحدة

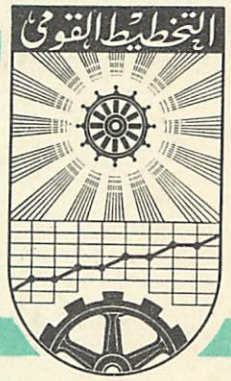

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم ١٠٤٢

نحو اطار عام لادوات التحليل والتخطيط الكمية

اعداد

الدكتور فتحى الحسينى خليل

أكتوبر ١٩٧٣

القاهرة

طريق صلاح سالم مدينة نصر

المحتويـــــات

١ ــ مقدمـــــة ٠

٢ ــ حول المفاهيم الأساسية ٠

٣ ــ علاقة جداول المدخلات والمخرجات بنظامى الحسابات والموازين القوميين ٠

١٠٣ علاقة جداول المدخلات والمخرجات بالحسابات القومية ٠

٢٠٣ علاقة جداول المدخلات والمخرجات بالموازين القومية ٠

٣٠٣ نحو اطار عام لجداول المدخلات والمخرجات والحسابات والموازين القوميين ٠

٤ ــ الاختلافات الأساسية بين جداول المدخلات والمخرجات والحسابات والموازيـــــن القومية ٠

١٠٤ تقسيم النشاط الانتاجى وتجميع المعاملات ٠

٢٠٤ الانتـــــاج

١٠٢٠٤ مفهوم دائرة الانتاج ٠

٢٠٢٠٤ مفهوم الانتاج الكلى والناتج الاجتماعى ٠

٣٠٢٠٤ الاستهلاك الوسيط واستهلاك رأس المال الثابت ٠

٤٠٢٠٤ تقييم الانتاج ٠

٣٠٤ الاستهلاك النهائى ٠

٤٠٤ التراكم الرأسمالى ٠

٥٠٤ القيمة المضافة والدخول الأولية

٦٠٤ الصادرات والواردات ٠

١ ـ مقدمـــة :

من أهم القضايا التى تواجه عملية تخطيط التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ـ وذلك بعد أن استقر أو شبه استقر فى أذهان معظمها أن التخطيط هو الأسلوب الذى يضمن لها دون غيره تحقيق التنمية الاقتصادية المعجلة ـ عملية تحديد الأدوات الكمية المناسبة التى يعتمد عليها المخطط فى اعداد الخطة القومية والتى يتوقف عليها بالتالى مدى كفاءة العملية التخطيطية والنجاح الذى يمكن ان يحققه نظام التخطيط فى ترشيد عملية التنمية والتعجيل بها • ومن هنا جاء الاهتمام الكبير الذى يوليه خبراء التنمية والتخطيط فى الدول النامية لدراسة الأدوات الكمية للتخطيط ومدى ملاءمة كل منها لظروف الدول النامية • وان اختلفت وتعددت أدوات التخطيط الكمية الا أن هناك ثلاث أدوات رئيسية سادت كتابات التخطيط والتنمية وشاع استخدامها فى الحياة العملية • هذه الأدوات الثلاث هى الحسابات القومية National accounts والموازين القومية national balances وجداول المدخلات والمخرجات • Input - Output tables.

وكما يقضى منطق الأمور فان لكل منها طبيعته الخاصة التى تحدد قوته التفسيرية للظاهرة الاقتصادية وبالتالى مدى ما يمكن أن يقدمه للعملية التخطيطية من نفع • اذ لا يتعدى أى من نظام الحسابات القومية أو نظام الموازين القومية أو جداول المدخلات والمخرجات الا أن يكون أسلوبا يتم من خلاله اخضاع الظاهرة الاقتصادية أو جانب منها للتحليل والدراسة الرقمية بهدف الوصول (ان امكن) الى بعض القواعد أو المقاييس الكمية التى تمكن المخطط أو واضع السياسة الاقتصادية من تحليل وتخطيط التطورات المستقبلة فى الاقتصاد القومى • وعلى مقدار ما يمكن ان توفره هذه الادوات التخطيطية من معلومات وبيانات عن واقع الظاهرة الاقتصادية تتوقف قدرة المخطط أو واضع السياسة على تناول وحل المشكلات الأساسية للتنمية •

فكما نعرف أن الصعوبة الأساسية التي تواجهها عملية التخطيط في الدول النامية تتمثل ليس فقط في النقص الشديد في البيانات والمعلومات عن النشاط الاقتصادي بل ان نوعية البيانات والمعلومات الاحصائية المتاحة رغم قلتها ليست بالصورة أو الدقة المطلوبة لعملية التخطيط ، الأمر الذي يضعف من كفاءة العملية التخطيطية ومدى دقتها في تصوير الواقع الاقتصادي للمجتمع ثم الانطلاق منه لتحليل التطورات المستقبلة ومضاهاتها بالأهداف التي يستهدف المجتمع تحقيقها على الفترات الزمنية المختلفة وتختلف طبيعة وتجميع المعلومات والبيانات الاحصائية التي تتطلبها الأدوات التخطيطية الثلاث (وهي الحسابات القومية والموازين القومية وجداول المدخلات والمخرجات) وبالتالي مدى ما يمكن ان تقدمه للعملية التخطيطية من نفع . ومن ثم طاب لبعض خبراء التنمية الاقتصادية القول بتفضيل أحد الأدوات التخطيطية على الأخرى بالنسبة للدول النامية وذلك نظرا لافتقارها الى البيانات والمعلومات الاحصائية علاوة على طبيعة ونوع هذه البيانات المتاحة وما يشوبها من عدم الدقة وعدم الاتساق .

والرأى عندنا أن القضية في اختيار أدوات التخطيط الملائمة لظروف الدول النامية لا يكون الحسم فيها لعامل مدى وفرة البيانات الاحصائية اللازمة لنوع دون آخر ، اذ أن الدول النامية عموما تشكو نقصا شديدا في البيانات والمعلومات الاحصائية اللازمة للتخطيط وخصوصا عند بدأ عملياته ، وانما الأمر يتعلق بالدرجة الأولى بمدى ملاءمة كل أداة من أدوات التخطيط هذه ونظام التخطيط المستخدم في المجتمع . كما أن كل منها قد يكون له ما يتميز به عن ما عداه من قدرة أكبر على تفسير جانب من جوانب الظاهرة الاقتصادية وذلك تبعا لطبيعته . كما انه لن يكفينا ومهما توفرت البيانات الاحصائية ان نطالب أي منها بما ليس في طبيعته وعلى ذلك فان الامر يقتضي دراسة كل منها ومدى ما يمكن ان يقدمه للمخطط أو لواضع السياسة الاقتصادية من مساعدة في وضع الخطط والسياسات المختلفة التي تكفل تحقيق أهداف المجتمع . من ثم فلا بد من دراسة الأدوات التخطيطية الثلاث بشكل يمكننا من الوقوف على نواحي التماثل والاختلاف

فى طبيعة كل منها وما يمكن بالتالى أن يقدمه أو لا يقدمه للعملية التخطيطية بغية تعظيم الاستفادة من كل منها عن طريق محاولة الوصول (ان أمكن) الى اطار عام يوضح كيفية ومدى التعويل على كل منهم فى اعداد الخطط ورسم السياسات الاقتصادية • يستلزم ذلك فى الأساس توضيح للمفاهيم الأساسية لكل أداة من أدوات التخطيط الثلاث بشكل يساعد على استكشاف مدى التكامل بينهما والذى نستطيع فى ضوئه تحديد طبيعة الاطار النظرى العام الذى يتم من خلاله تحديد أدوات التخطيط الأكثر ملاءمة وظروف الدول النامية وعليه فقد تم تقسيم البحث الى ثلاث نقاط أساسية هى :

أ - حول المفاهيم الأساسية للحسابات القومية والموازين القومية وجداول المدخلات والمخرجات •

ب - علاقة جداول المدخلات والمخرجات بنظامى الحسابات والموازين القوميين •

جـ - الاختلافات الأساسية بين جداول المدخلات والمخرجات والحسابات والموازين القوميين •

٢ - حول المفاهيم الأساسية :

ان تحليل المدخلات والمخرجات هو أحد أساليب التحليل الكمية الذى يحاول اخضاع ظاهرة التشابك والاعتماد المتبادل بين مختلف القطاعات الانتاجية فى الاقتصاد القومى للقياس الرقمى بشكل يساعد على دراسة وتحليل التطورات المستقبلة فى الاقتصاد القومى موضوع الدراسة . معنى ذلك ان تحليل المدخلات والمخرجات يهتم بصفة أساسية بدراسة وتحليل أحد جوانب الظاهرة الاقتصادية وهو جانب النشاط الانتاجى فى المجتمع . وتحقيقا لهذه الغاية يقوم التحليل على مجموعة من الافتراضات النظرية التى تصور طبيعة النشاط الانتاجى بهدف الوصول الى مجموعة من المؤشرات التى تساعد الباحث على التحليل والتنبؤ بالتطورات المستقبلة فى الاقتصاد القومى . وعلى مدى واقعية هذه الافتراضات وتعبيرها عن واقع وحقيقة النشاط الانتاجى فى المجتمع تتحدد مدى كفاءة تحليل المدخلات والمخرجات ودرجة التعويل عليه فى التخطيط والتنبؤ بالمستقبل . وهو فى هذا لا يعدو الا أن يكون أحد النماذج أو الأساليب الكمية لدراسة وتحليل تطور النشاط الانتاجى فى المجتمع والعوامل الأساسية لهذا التطور (١) .

وعليه يصبح القول صحيحا بضرورة دراسة نماذج المدخلات والمخرجات ضمن الاطار العام لنظام المحاسبة القومية National accounting system المستخدم فى المجتمع وذلك لان الهدف الأساسى لنظم المحاسبة القومية هو أيضا دراسة وتحليل واقع وتطور الظاهرة الاقتصادية والعوامل الأساسية لهذا التطور .

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر للكاتب ، محاضرات فى تحليل المدخلات والمخرجات ، مذكرة داخلية (٣٠٢) معهد التخطيط القومى ، مارس ١٩٧٣ .

ان الاهتمام الأول لأسلوب المدخلات والمخرجات وان انصب على تحليل النشاط الانتاجى للمجتمع الا انه يجب ان يكون هذا التحليل ضمن الاطار العام لتحليل النشاط الاقتصادى وبالتالى لا بد ان يرتبط تحليل المدخلات والمخرجات بمختلف الأدوات والاساليب الكمية لدراسة وتحليل النشاط الاقتصادى فى المجتمع . ومهارة أدنى لا بد وأن يرتبط تحليل المدخلات والمخرجات فى مفاهيمه الأساسية للمجاميع الاقتصادية وطرق تقديرها وتسعيرها بنظام المحاسبة القومية المستخدم فى المجتمع سواء كان نظام الحسابات القومية national accounts كما هو مستخدم فى الدول الرأسمالية الغربية أو نظام الموازين القومية national balances كما هو مستخدم فى الدول الاشتراكية المخططة تخطيطا مركزيا فى شرق أوربا .

ويقصد بنظام المحاسبة القومية فى هذا البحث مجموعة الحسابات التى تقوم بتصوير النشاط الاقتصادى فى المجتمع خلال فترة زمنية معينة بشكل يمكن للباحث معه دراسة وتحليل التطورات المستقبلة فى الاقتصاد القومى موضوع الدراسة . ولذلك كان منطقيا أن تعكس طبيعة النظام الاقتصادى السائد فى المجتمع على الصفات والملامح الأساسية لنظام المحاسبة القومية المتبع لتصوير نتائج النشاط الاقتصادى فى هذا المجتمع وكيفية تحقيقها . وكان لزاما كذلك على الباحث عند دراسة نظم المحاسبة القومية المختلفة حتى يتسنى له تفهم طبيعتها ومفاهيمها الأساسية ان تتم هذه الدراسة فى ضوء أو من خلال الاطار العام الذى يحكم النشاط الاقتصادى للمجتمع والفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التى تعكس تطوره . وعليه تختلف طبيعة نظم المحاسبة القومية من دولة الى دولة الا انه فى النهاية تبقى هذه الأنظمة محصورة فى دائرة نظامين أساسيين تمخض عنهما الفكر والفلسفة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات البشرية خلال تطورها . وهذان النظامان للمحاسبة القومية هما نظام الحسابات القومية national accounts المطبق فى الدول الرأسمالية والتى تأخذ من الحرية الاقتصادية المرتكزة على المبادأة الفردية اطارا

عاما يحكم نشاطها الاقتصادى والاجتماعى ، ونظام الموازين القومية national balances المطبق فى الدول الاشتراكية فى شرق أوربا والتى تأخذ من التخطيط المركزى الشامل اطارا عاما يحكم تطورها الاقتصادى والاجتماعى .

ويقوم نظام الحسابات القومية والمستخدم أساسا فى الاقتصاديات الرأسمالية بتصوير نتائج النشاط الاقتصادى فى المجتمع من خلال العمليات والتدفقات التى تتم فيه وذلك بتجميعها فى عدة مجاميع اقتصادية معينة . وفى سبيل ذلك تقوم نظم الحسابات القومية بالتفرقة بين الحسابات الجارية وحسابات رأس المال . وتشمل الحسابات الجارية حساب النشاط الانتاجى للسلع والخدمات ويطلق عليه حساب الانتاج ، وحساب الاستخدام لذلك الجزء من الدخل القومى المتولد من النشاط الانتاجى فى شراء السلع والخدمات لأغراض الاستهلاك ويطلق عليه حساب الاستهلاك . كما أن حسابات رأس المال تشمل هى الأخرى حساب تكوين رأس المال القومى فى مختلف القطاعات الانتاجية والحسابات التى تعكس كيفية تمويل مختلف القطاعات التنظيمية Institutional sectors لانفاقها الاستثمارى أو الرأسمالى Capital expenditure

ومن الناحية الاقتصادية نجد أن الحسابات الجارية وهى حساب الانتاج وحساب الاستهلاك تعكس بصفة عامة النشاط الانتاجى ونشاط الاستهلاك فى المجتمع كما أن حسابات رأس المال تعكس وترتبط بصفة أساسية بعملية التراكم أو تكوين رأس المال Accumulation وبعبارة أدق ترتبط مجموعة الحسابات المكونة لنظام الحسابات القومية كما هو مطبق فى الدول الرأسمالية بالثلاث جوانب الرئيسية للنشاط الاقتصادى وهى الانتاج والاستهلاك وتكوين رأس المال . فيجمع فى حساب واحد تجميعى يعرف بحساب الانتاج القومى جميع المعاملات المتعلقة بانتاج السلع والخدمات فى مختلف القطاعات والوحدات الانتاجية فى الاقتصاد القومى وذلك بعد استبعاد العمليات الوسيطة بين هذه القطاعات أو الوحدات الانتاجية مما لازدواجية الحساب . وتجمع جميع المعاملات

المتعلقة باستهلاك السلع والخدمات فى حساب تجميعى يعرف بحساب الدخل والانفاق .
أما كافة العمليات المتعلقة بتكوين رأس المال فى المجتمع فيتم تجميعها فى حساب واحد يعرف بحساب المعاملات الرأسمالية أو حساب رأس المال . ويضاف الى هذه الحسابات الثلاث حساب رابع يتم فيه تسجيل كافة العمليات مع العالم الخارجى . وعليه تصبح مجموعة الحسابات القومية أربعة فى عددها مرتبطة فى وظيفتها بطبيعة العمليات أو المعاملات الاقتصادية وهى الانتاج ، الاستهلاك ، تكوين رأس المال والمعاملات مع العالم الخارجى .

يبقى أن نشير الى أن نظام الحسابات القومية بالصورة التى تم ايجازها بهذا الشكل يتميز بالتفرقة الواضحة بين ما يطلق عليه الحسابات الحقيقية real accounts والتى ترتبط فى طبيعتها بعملية الانتاج وعملية تكوين رأس المال فى مختلف القطاعات الانتاجية فى المجتمع ، وما يطلق عليه الحسابات المالية financial accounts والمرتبطة بعمليات توليد الدخل والانفاق وتمويل الانفاق الرأسمالى فى مختلف القطاعات التنظيمية فى المجتمع . وعليه ترتبط المفاهيم الأساسية للحسابات الحقيقية حول عملية تقسيم الاقتصاد القومى الى عدد من القطاعات الانتاجية أو الصناعات فى حين أن الحسابات المالية تقوم حول مفهوم أو فكرة الوحدات الممولة financing units وتجميعها فى عدد من القطاعات التنظيمية وفقا للنظم واللوائح التى تحكمها .

وفى دول الاقتصاديات المخططة تخطيطا مركزيا فى شرق أوربا يعتبر نظام الموازين القومية system of national balances الأداة الرئيسية للتخطيط القومى الشامل وذلك علاوة على كونه الاطار المحاسبى الذى يصدر نتائج النشاط الاقتصادى والعوامل الرئيسية فى تحقيق التطور الاقتصادى فى هذه الدول ومن ثم يعطى نظام الموازين القومية اطارا عاما لتحليل الاقتصاد القومى ودراسة التطورات المستقبلة فيه بما يحقق شروط التناسب والاتساق proportionality

Consistemcy بين مختلف جوانب الخطة القومية الشاملة . وهو بذلك يقدم نظاما متكاملا لحسابات الانتاج والدخل والتدفقات المالية فى الاقتصاد القومى . وبالتالى فهو يعطى نموذجا عاما لدراسة وتحليل وتخطيط الجوانب المختلفة لعملية اعادة الانتاج reproduction process وهى الجوانب المادية physical والنقدية monetary والعمل labour . وذلك بالاضافة الى طبيعة النشاط الاقتصادى سواء كان انتاج . توزيع distribution . تداول circulation استهلاك أو تراكم accumulation ويحرص نظام الموازين القومية باعتباره أداة التخطيط الرئيسية على تأكيد العلاقات المتبادلة والمتشابكة بين هذه الجوانب والمجالات المختلفة لعملية اعادة الانتاج الأمر الذى يعمل على تحقيق شروط التناسب والاتساق فى الخطة القومية الشاملة .

وكما تختلف هذه الموازين فى تناولها للجوانب المتعددة للنشاط الاقتصادى فانها تختلف أيضا فى درجة التجميع أو التفصيل التى تتناول بها نتائج هذا النشاط . فعلى المستوى القومى توجد بعض الموازين التى تهتم بتقدير بعض المجاميع الكلية مثل الانتاج القومى والدخل القومى وكيفية توزيعه والعمالة ورأس المال الثابت هذا بالاضافة الى الموازين التحليلية وموازين التشابك القطاعى أو الصناعى وأهمها موازين التشابك inter-structural balances وأخيرا على المستوى السلعى توجد الموازين السلعية أو المادية material balances التى توضح انتاج واستخدامات السلع المادية المختلفة وخاصة السلع الاستراتيجية . وبالتالى نجد أن نظام الموازين القومية كما هو مطبق فى الدول المخططة تخطيطا مركزيا فى شرق أوربا يشتمل على الموازين الأساسية الآتية [1] :

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر :

Spevacek, V., Series of lectures on the technique of Planning in Czehoslovakia. Ministry of Planning, Cairo, 1966-67.

١ — ميزان انتاج واستخدام الناتج القومى (الاجتماعى) .

٢ — ميزان انتاج وتوزيع واستخدام الدخل القومى .

٣ — ميزان العمالة .

٤ — ميزان رأس المال الثابت .

٥ — جداول المدخلات والمخرجات .

٦ — الموازين السلعية .

٣ — علاقة لجداول المدخلات والمخرجات بنظامى الحسابات والموازين القوميين :

من ذلك العرض الموجز لبعض المفاهيم الأساسية لكل من تحليل المدخلات والمخرجات ونظام الحسابات القومية ونظام الموازين القومية تتضح لنا طبيعة العلاقة الوثيقة بينهم باعتبارهم أدوات تحليل كمية لنتائج النشاط الاقتصادى فى المجتمع . الامر الذى يستلزم وعلى الرغم من اختلاف اهتماماتهم التحليلية والزوايا التى ينظرون من خلالها للنشاط الاقتصادى فى المجتمع ضرورة العمل على توفير قدر معين من وحدة المفاهيم وطرق القياس والتسعير المستخدمة فى كل منها وذلك تسهيلا لعمليات المقارنة بين النتائج التى تعطيها كل أداة منهم . ولن يتسنى لنا ذلك الا بالعمل على توفير قدر معين من الاتساق Consistency فى البيانات الاحصائية والمعلومات الاقتصادية المستخدمة فى كل منهم ، مما يتطلب من الباحث فهما دقيقا وواضحا لطبيعة العلاقة بين هذه الأدوات التحليلية الثلاث .

ونود بادئ ذى بدء أن نشير الى أن هدف هذه الدراسة ليس دراسة نظام الحسابات القومية كما هو مطبق فى الدول الرأسمالية الغربية ونظام الموازين القومية كما هو مطبق فى دول الاقتصاديات المخططة تخطيطا مركزيا فى شرق أوربا بل هو ابراز لطبيعة

العلاقة بين هذه الأنظمة المختلفة لتصوير نتائج النشاط الاقتصادى فى المجتمع وبين تحليل المدخلات والمخرجات الذى يهتم بتحليل العلاقات التشابكية والاعتماد المتبادل بين مختلف القطاعات الانتاجية فى الاقتصاد القومى . الامر الذى يمكن الباحث من اكتشاف مدى التشابه والتالى مدى التغاير فى المفاهيم الأساسية وطرق تجميع البيانات الاحصائية وطرق تقسيم الأنشطة الاقتصادية الى قطاعات أو وحدات اقتصادية وكذلك طرق التقدير والتسعير المستخدمة فى كل منها . حيث أن نظم الحسابات القومية ترتكز أساسا على التحليل الكينزى Keynesian analysis فى حين أن نظام الموازين الاقتصادية يقوم على نظرية ماركس فى اعادة الانتاج Marx's theory of reproduction وما يستتبعه ذلك من اختلاف المفاهيم الأساسية وخاصة فيما يتعلق بمفهوم دائرة الانتاج Production boundary .

ونستطيع ابتداء القول بوجود العلاقة بطريقة أو بأخرى بين تحليل المدخلات والمخرجات ونظامى الحسابات والموازين القوميين وان حلت بعض الصعوبات العملية التى تواجه عملية بناء وتكوين جداول المدخلات والمخرجات على بلورتها بوضوح كاف فى بعض الدول وخاصة الدول النامية ولا ينال من هذه الحقيقة النظرية على الأقل اختلاف صورة هذه العلاقة من دولة الى أخرى . فان كانت هذه العلاقة ما زالت تقتصر فى بعض الدول على الاشتراك فى بعض المفاهيم العامة للمجاميع الاقتصادية فى الوقت الذى تطورت فيه فى دول أخرى باعتبار جداول المدخلات والمخرجات جزءا مكملا لنظام الحسابات القومية أو لنظام الموازين القومية ، الا ان الاتجاه العام فى غالبية الدول هو اعتبار جداول المدخلات والمخرجات جزء مكمل للحسابات والموازين القومية . وقد تأكد هذا الاتجاه العام بوضوح فى الكتابات والبحوث المقدمة لمؤتمر المدخلات والمخرجات الدولى الذى عقدته منظمة الأمم المتحدة فى جنيف فى سبتمبر ١٩٦١ (١) . مما يستتبع دراسة

(١) U.N., Economic Bulletin for Europe, vol 16, No. 2 November 1964, P.12.

جداول المدخلات والمخرجات ضمن الاطار العام لنظام المحاسبة القومية المطبق في المجتمع ، الحسابات القومية والموازين القومية ، وما يستلزمه من ضرورة العمل على توحيد المفاهيم الأساسية وطرق القياس والتسعير للمعاملات والتدفقات الاقتصادية في كل من جداول المدخلات والمخرجات والحسابات والموازين القومية .

١٠٣ علاقة جداول المدخلات والمخرجات بالحسابات القومية :

ان جداول المدخلات والمخرجات - كما سبق القول - ما هي في الواقع الا أسلوب كمي مبسط لدراسة وتحليل عمليات التشابك والاعتماد المتبادل بين مختلف الأنشطة الانتاجية في الاقتصاد القومي ، ويعتمد هذا الأسلوب على امكانية تقسيم الاقتصاد القومي الى عدد من القطاعات الانتاجية أو الصناعات بهدف دراسة تدفقات السلع والخدمات فيما بينها . وبعبارة أدق تحليل المعاملات Transactions بين هذه القطاعات وذلك بتصويرها في جدول توضح صفوفه الأوجه التي ينساب اليها انتاج كل قطاع أو صناعة سواء كانت للاستخدام الوسيط (طلب وسيط) أو للاستخدام النهائي (طلب نهائي) ، كما توضح أعمدة هذه الجداول مستلزمات الانتاج المختلفة (المدخلات) التي تم استخدامها في عملية الانتاج سواء كانت هذه المدخلات منتجة في القطاعات أو الصناعات الأخرى أو مدخلات أولية تمثل مساهمات عناصر الانتاج في العملية الانتاجية . يعني هذا أن انتاج أي قطاع أو صناعة ينظر اليه من زاويتين ، الأولى من زاوية طبيعة الطلب عليه وما اذا كان لاستخدامه في العمليات الانتاجية في القطاعات الأخرى وقد تكون العملية الانتاجية في نفس القطاع أو الصناعة وهو ما يعرف بالطلب الوسيط أو لاستخدامه لأغراض الطلب النهائي وهي الاستهلاك ، تكوين رأس المال ، أو التصدير للعالم الخارجي والثانية ان ينظر الى انتاج نفس القطاع من زاوية مستلزمات الانتاج التي ساهمت في عملية انتاجه ما اذا كانت مستلزمات انتاج أولية Primary inputs أي تمثل

مساهمات عناصر الانتاج المختلفة من عمل ، ورأس المال ، والأرض ، والتنظيم ، أو منتجات القطاعات الأخرى والتي يكون بينها منتج نفس القطاع وتعرف بالمدخلات الوسيطة Intermediate inputs ومن ثم فان يصح لنا القول بأن جدول المدخلات والمخرجات يمثل حساب الانتاج الكلي للاقتصاد القومي وانه يمكن بناؤه من حسابات الانتاج للقطاعات أو الصناعات الداخلة فيه الا انه لا يعدو في النهاية الا ان يكون نموذج مبسط للمعاملات الاقتصادية بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد القومي الامر الذي يستتبع ضرورة النظر اليه من خلال الاطار العام لنظام الحسابات القومية .

ولتبيان العلاقة بين جدول المدخلات والمخرجات والحسابات القومية نجد أن جدول المدخلات والمخرجات باعتباره جدول للمعاملات الاقتصادية يمكن تصوره كالآتي :

$$\begin{bmatrix} X_{ij} \end{bmatrix} \quad \begin{bmatrix} FD \end{bmatrix}$$

$$\begin{bmatrix} PI \end{bmatrix}$$

حيث أن

X_{ij} تمثل مصفوفة المعاملات المتبادلة بين مختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد القومي .

FD تمثل مصفوفة الطلب النهائي على منتجات القطاعات المختلفة .

PI تمثل مصفوفة مستلزمات الانتاج الاولية .